

«التقاضي الإلكتروني»

م.م. خضير عباس مشعان العيساوي | ١٢٧

التقاضي الإلكتروني

م.م. خضير عباس مشعان العيساوي

sible to those authorized by it, In addition to ensuring the quality of work and keeping pace with development.

الملخص

يعتبر التقاضي الإلكتروني أهم تطبيقات الثورة المعلوماتية والتقنية في مجال العدالة، على اعتبار أن تطبيق التقنية في مرفق القضاء بالشكل الصحيح والتدريجي له أثر إيجابي، ويشمل هذا الأثر سرعة إنجاز المعاملات وتسهيل إجراءات التقاضي، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وإتاحة الاطلاع عليها من قبل المخولين بذلك، إضافة إلى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور .



Abstract

Electronic litigation is the most important application of the information and technical revolution in the field of justice, given that the application of technology in the judiciary facility in the correct and progressive manner has a positive impact, and this effect includes the speed of completing transactions and facilitating litigation procedures, and contributing to information security by preserving it and making it acces-

تطوير نظام القضاء وطريقة تسوية المنازعات وتحديث إجراءات التقاضي التقليدية والسماح للتقنية بالدخول الى مرفق القضاء . ما يزال القضاة في العراق يعتمدون أسلوب الكتابة التقليدية في تدوين إجراءات التقاضي وإصدار الأحكام القضائية، ومسك السجلات والمدونات الكتابية لحفظ وأرشفة ملفات الدعاوي القضائية، في الوقت الذي نرى فيه اغلب دول العالم قد عدلت من قوانينها وتشريعاتها لتستوعب ما افرزه العلم من وسائل الكترونية وتقنية، وهذا ما يؤثر سلباً على حقوق المتقاضين بصورة خاصة وطبيعة العملية القضائية بصورة عامة . والسؤال الذي يطرح هنا هل تستطيع مرفق العدالة بمفهومه التقليدي وإجراءاته الورقية ان يواجه تحديات العصر الرقمي من الالكتروني . وبناء على ما تقدم من المعطيات المذكورة ارتأنا اختيار موضوع بحثنا المتواضع هذا والموسوم (بالتقاضي الالكتروني) لغرض تسليط الضوء على الجوانب القانونية لهذا النوع من التقاضي . وقد كان سبب اختيار موضوع التقاضي عن بعد يرجع إلى عدة أسباب أهمها: الأول: حداثة وأصالة موضوع التقاضي الالكتروني اذ يعد مفهوم التقاضي الالكتروني حديثاً نسبياً بحيث يكاد ينعدم استخدام هذا المصطلح في كتب العلوم القانونية والقضائية . الثاني :- يتعلق بدراسة التقاضي الالكتروني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين . أما بعد؛ يعيش العالم بالوقت الحالي انفجاراً معرفياً هائلاً، وتطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي ظل هذا التقدم العلمي الهائل الذي يشهده العالم وما رافقه من ثورة معلوماتية كبيرة، ظهرت أشكال وطرق جديدة للتعامل بين الأفراد، اذ انتشر استعمال الوسائل التقنية انتشاراً كبيراً، مما أدى الى الاستعانة بالحاسوب في كافة المعاملات، سواء بين الأفراد او في المصارف والشركات التجارية والمؤسسات العامة وغيرها، ولعل التجارة الالكترونية هي ابرز مثال على تاثرها الواضح بما أنتجه العلم من ابتكارات، فأصبح بإمكان الفرد أن يبيع ويشترى وهو جالس في غرفة نومه ، بل وأصبح باستطاعته رصد كل ما يجري من إحداث على الأرض والتجول عبر شبكة الانترنت لإبرام الصفقات وشراء السلع والخدمات، وأصبحت الوسائل الالكترونية هي وسيلة انجاز تلك المعاملات بدلاً من الطرق والوسائل التقليدية، وامام هذا التطور المتزايد لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وهيمنتها على كل جوانب الحياة المعاصرة بما فيها الجانب القانوني، بات من الضروري

من جانب قانوني وقضائي فالدراسات القانونية والقضائية المتخصصة بالتقاضي الإلكتروني قليلة جداً أن لم تكن نادرة فأغلب الذين تناولوه بالبحث كانوا من المهتمين بالمجال ألمعلوماتي ونظروا إليها باعتبارها إحدى مخرجات الحكومة الإلكترونية .

الثالث: ان من مقتضيات المنطق السليم التفاعل التام مع الثورة العلمية الهائلة، بالمسارعة في الاستفادة مما أفرزته وفي جميع نواحي الحياة وخاصة الجانب القضائي الذي يقام به العدل ، على اعتبار ان التقاضي الإلكتروني أصبح اليوم حقيقة واقعة في عالم يرغب بالعمل الجاد والتطوير المستمر.

ولهذا الأسباب وغيرها فقد تناولنا موضوع التقاضي الإلكتروني بالبحث من خلال تقسيمه وفق الخطة العلمية الآتية :

المبحث الأول : مفهوم التقاضي الإلكتروني

المبحث الثاني : مقومات التقاضي الإلكتروني.

المبحث الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

يرتبط مفهوم التقاضي عن بعد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المحكمة الإلكترونية، حيث ظهرت هذه المصطلحات مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص الانترنت، ويمكن ان يدل احدهما على الآخر فتارة تسمى المحكمة

الإلكترونية، وتارة أخرى التقاضي الإلكتروني والتقاضي عن بعد ، ولغرض الإحاطة بمفهوم التقاضي الإلكتروني لابد من التطرق الى تعريفه وبيان ثم التعرض الى خصائصه ومزاياه وذلك من خلال المطالبين الاتيين:

المطلب الأول : تعريف التقاضي الإلكتروني

تعتبر فكرة التقاضي الإلكتروني من الدعوات التي ينشدها الفقه القانوني، التي تقترب من فكرة الحكومة الإلكترونية ؛ حيث تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني الذي يعتمد الدعامات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت. وتعتبر فكرة التقاضي الإلكتروني من الوسائل التي ستساهم في تطوير مرفق العدالة من خلال اختصار الوقت والجهد. ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت^(١) على اعتبار ان التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبياً هي آفة القضاء اليوم. يعرف التقاضي عن بعد بأنه: «عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض،

(١) صفاء اوتاني - المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق) - بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨ - العدد الاول - ٢٠١٢ - ص ١٧٠.

على المتقاضين». ومن اجل صياغة تعريف جامع مانع للتقاضي الالكتروني فلا بد من تحليل ما ورد من تعريفات وتسجيل ابرز ما يرد عليها من ملاحظات. فان التعريف الأول اقتصر التقاضي الالكتروني على حوسبة الإجراءات القضائية فقط، وبمعنى آخر فان هذا التعريف يدعو إلى تحويل الإجراءات التقليدية المتعلقة برفع الدعوى وتقييدها إلى إجراءات الكترونية حيث تتم الحوسبة في الإجراءات دون الموضوع. اما التعريف الثاني فقد اشتمل على كافة إجراءات التقاضي بما فيها إصدار الحكم. كما أن التعريف الثالث هو الآخر تبنى ذات النهج الذي انتهجه التعريف الثاني بل وأضاف إليه ضرورة تطبيق قواعد الإثبات. وعليه يمكن أن نعرف التقاضي الالكتروني بأنه نظام قضائي معلوماتي ويتخذ من الشبكة العنكبوتية وسيلة رئيسية له، وينطوي على حوسبة جميع إجراءات التقاضي عن طريق البريد الالكتروني بدء من تقديم الدعوى وحتى إصدار الحكم بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين.

وعليه يمكن أن نلخص فكرة التقاضي الالكتروني بان المتقاضي إذا ما رغب في إقامة دعواه بطريقة الكترونية، فانه يتوجه بإرسال طلبه الذي يتضمن البيانات الخاصة بدعواه عن طريق البريد الالكتروني الخاص بالمحكمة من خلال موقع الكتروني مخصص

وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات^(١). كما ان التقاضي الالكتروني يعرف بأنه «سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى؛ ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الالكترونية مستحدثة ضمن نظام او انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين^(٢).

ومن تعريفات التقاضي الالكتروني انه «عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل يعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) بنظر الدعاوى والفصل بها مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات التي تمت من خلالها للأصول المتبعة في الإثبات بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل

(١) خالد ممدوح إبراهيم -التقاضي الالكتروني - مقالة نشرت عبر شبكة الانترنت يمكن الوصول اليها من خلال الرابط www.kenanaonline.com

(٢) حازم محمد الشريعة - التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية - ط١ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - ٢٠١٠-ص٥٧.

لهذا الغرض، والذي يكون بدوره متاحا طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، ويتم استلام هذه البيانات من قبل الشخص المسؤول، الذي بدوره يقوم بفحص المستندات والوثائق وكافة البيانات والتأكد من هوية المرسل، ثم يقرر قبول هذه البيانات أو عدم قبولها ويرسل إلى المرسل إشعارا عن طريق الوسائل الإلكترونية يعلمه عن مصير الطلب الذي تقدم به.

• المطلب الثاني: خصائص التقاضي

الإلكتروني ومزاياه

يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص والمميزات تجعله مختلفا عن التقاضي بالطرق التقليدية، وكما تجعل منه أكثر مواكبة للتطور في ظل الثورة المعلوماتية التي غيرت وجه العالم، وسنحاول من خلال هذا المطلب ان نجمل اهم هذه الخصائص والمميزات

* الفرع الأول : خصائص التقاضي الإلكتروني

يعتمد التقاضي الإلكتروني وبشكل اساعلى الشبكة العنكبوتية وتعتبر الوسائل الإلكترونية هي الوسيط بين طرفي الدعوى، شريطة أن تكون هذه الوسائل متصلة بالانترنت ليتمكن الطرفين المتقاضيين من التعبير عن إرادتهما إلكترونيا. وعليه فان خصائص هذا النوع من التقاضي هي :

أولا: جاهزية موقع التقاضي الإلكتروني على

الشبكة على مدار ٢٤ ساعة

استمرار وجود موقع التقاضي الإلكتروني

على شبكة الانترنت وتقديمه الخدمات على مدار ٢٤ ساعة وطيلة ايام الأسبوع، وسهولة الوصول إلى الموقع باستخدام المقاييس المتفق عليها عالميا ، كاختيار اسم نطاق سهل، وفي الغالب يكون اختصارا لاسم الجهة القضائية^(١)، وسهولة استخدام هذا الموقع وتصفحه ؛ بحيث يصمم بشكل يناسب محتواه وبحسب نوعية المتعاملين معه، وذلك ليصل إلى كافة افراد المجتمع^(٢).

ثانيا: سرعة تطبيق إجراءات التقاضي

أن هذا النوع من التقاضي يحقق انجازا سريعا لإجراءات التقاضي فيما بين أطراف التقاضي، حيث تتم جميع هذه المراحل من خلال الانترنت، ودون الحاجة إلى انتقال أي طرف إلى مقر المحكمة، إذ أن البيانات والمستندات يتم إرسالها واستلامها إلكترونيا مما يساهم ذلك في اختصار الوقت وتوفير الجهد وتقليل النفقات^(٣).

ثالثا: إجراءات التقاضي اللاورقية

من أهم خصائص التقاضي الإلكترونية هو هجر أو التخلي عن المعاملات الورقية في كافة مراحل الإجراءات القضائية بين أطراف التقاضي، حيث تتم هذه الإجراءات إلكترونيا دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق والغرض

(١) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية

دراسة تاصيلية، دار جامعة نايف، الرياض، ص ٥٢

(٢) عبد العزيز بن سعد الغانم، مصدر سابق، ص ٥٣

(٣) صفاء أوتاني - مصدر سابق - ص ١٨١

خامسا: استخدام الوسائل الالكترونية في دفع رسوم ومصاريف الدعوى.

يشهد عالم المصارف وتداول الأوراق النقدية تطورا هائل في ظل الثورة المعلوماتية، مما اوجد وسائل حديثة لسحب وإيداع الأموال، فبدأ من بطاقات الاعتماد مرورا بـ(ATM) وصولا إلى الدفع الإلكتروني والذي من صورته الحديثة ما يسمى بالذهب الإلكتروني، وقد اتسع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات حيث أصبح بإمكانها تقديم خدمة اقرب لخدمة تحويل النقود، وهي خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية والمعروفة بخدمة تحويل الرصيد ويمكن اعتماد كثير من الخيارات لتحديد طرق والية دفع الرسوم ومصاريف الدعاوى أمام القضاء^(٤).

الفرع الثاني: مزايا التقاضي الإلكتروني إن نظام التقاضي الإلكتروني يتميز بجملته من المزايا والفوائد كالآتي:

١. تسهيل إجراءات التقاضي واختصار الوقت حيث انه من خلال الحاسب الآلي لا حاجة إلى الانتقال إلى المحكمة لرفع الدعوى ومتابعة اجراءاتها، ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة^(٥). فالتقاضي الإلكتروني يوصد أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق

من هذا النوع من التقاضي^(١).

رابعا: استخدام الوسائل الالكترونية

أن من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني هو استخدام الوسائل الالكترونية عند تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت، حيث أن هذا النوع من التقاضي لا يختلف عن التقاضي التقليدي من حيث الموضوع أو الأطراف، والذي يختلف به فقط الوسيلة الالكترونية التي ينفذ من خلالها، وتلك الوسائل هي التي دفعت إلى اختفاء الدعائم الورقية التقليدية لتحل محلها الكتابة الالكترونية^(٢).

وتعتبر وسائل الاتصال الحديثة المتصلة بشبكة الانترنت الوسيط الإلكتروني بين طرفي التقاضي والتي يتم من خلالها التعبير عن الإرادة الكترونيا بين أطراف التقاضي، بحيث تكون من الوسائل التي يستعين بها القضاء في التجميع والتخزين وفي الإعلانات والإخطار... الخ^(٣).

(١) خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ٣٦

(٢) حيث عرفت المادة ١/خامسا من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ الكتابة الالكترونية «كل حرف او رقم او رمز او اية علامة اخرى تثبت على وسيلة الكترونية أو رقمية أو ضوئية».

(٣) خالد ممدوح إبراهيم ، مصدر سابق، ص ٣٧.

سيد احمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٤) خالد ممدوح ابراهيم، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٥) صفاء أوتاني - المصدر السابق - ص ١٨١.

على افتعال الأعدار لكسب الوقت من الخصم المماطل ومن جهة أخرى يقلل التقاضي عن بعد تكدس الدعاوي القضائية ويخفف من الاحتقانات والتوتر والمشاحنات بين الخصوم وبالخصوص في الدعاوي التجارية والمالية والأسرية^(١).

٢. يوفر التقاضي الإلكتروني السرية التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والإسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشاءها على العامة^(٢).

٣. رفع مستوى أداء المحاكم القضائية اذا ان نظام التقاضي الإلكتروني يجعل سجلات المحكمة اكثر اماناً لأن الوثائق والمستندات الإلكترونية اكثر مصداقية من المستندات التقليدية (الورقية) فمن السهل اكتشاف اي تغيير او تحوير فيها

بالإضافة الى سهولة الاطلاع عليها والوصول اليها^(٣)، كما يساعد نظام حوسبة التقاضي على التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم واستبداله بأرشفة الكترونية بسيطة باستعمال اقراص مدمجة ونسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات جميعاً ولا تشغل الا حيزاً مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل اماكن واسعة^(٤)، وتسمح آلية عمل

٦. التقاضي الإلكتروني يختصر على المحامي كثيراً من المراجعات الإدارية غير الضرورية للمحاكم ودواوينها، فيستطيع الدخول الى موقع المحكمة من أي مكان يتواجد فيه، والاطلاع على ملف الدعوى ودراسته ومتابعته، مما يؤدي بالنتيجة إلى نجاحه في أداء عمله

(١) صفاء أوتاني - المصدر نفسه - ص ١٨١.

(٢) صفاء أوتاني - مصدر السابق - ص ١٨١.

(٣) عبد العزيز بن سالم الغانم، مصدر سابق، ص ٥٥

والمصادر التي اشار اليها.

(٤) محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص ١٠٣.

(٥) صفاء أوتاني - مصدر السابق - ص ١٨١.

(٦) حازم محمد الشرعة - مصدر سابق - ص ٦٤.

• **المطلب الأول : المقومات الفنية للتقاضي الإلكتروني**

ان عملية إدخال الوسائل الالكترونية في جال القضاء والتحول إلى التقاضي الإلكتروني ليس بالمر السهل، ولا سيما في بيئة تفتقر الى المقومات الأساسية التي يبنى عليها هذا النظام الإلكتروني، وهذا التنظيم يستلزم لقيامه توافر البنية التحتية المناسبة ، وهذه الأخير يتطلب توافرها ما يلي:

أولاً: الحاسب الآلي: جهاز الكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها وإظهارها وحفظها وإرسالها واستلامها بواسطة برامج وأنظمة معلومات الكترونية، ويمكن ان يعمل بشكل مستقل او بالاتصال مع أجهزة وأنظمة الكترونية أخرى^(٢). ويعتبر توفير الحاسب الآلي أولى الخطوات الواجب توافرها لحوسبة التقاضي، إذ لا يتصور إمكانية تبادل البيانات بين أطراف التقاضي وهيئة المحكمة من دون وجود هذا الجهاز. ثانياً: شبكات الأجهزة والمعدات الحاسوبية :- إن توافر الحاسب الآلي وحده لا يكفي لقيام النظام القضائي الإلكتروني، إذ لابد من ضرورة ربط هذه الأجهزة فيما بينها وهذا الأمر يتطلب توافر آلية معينة لإتمام هذه الوظيفة.

والارتقاء بأدائه المهني إلى مستوى أفضل^(١). مما تقدم يتبين لنا بان التقاضي الإلكتروني عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن؛ يجعل من شبكة الإنترنت وسيلته الرئيسة لتقديم خدماته، ويشتمل على مجموعة من الخصائص والمميزات جعلت منه شكلاً مختلفاً تماماً عن التقاضي التقليدي، وان هذا القول وحده لا يكفي لبيان مفهوم التقاضي الإلكتروني، فلا بد من توافر بعض المقومات او الركائز التي يبنى عليها ويصدر النور، وهذا ما سيكون موضوعنا في المبحث القادم.

المبحث الثاني

مستلزمات التقاضي الإلكتروني

عرفنا من خلال المبحث السابق بان التقاضي الإلكتروني عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن؛ يجعل من شبكة الإنترنت وسيلته الرئيسة لتقديم خدماته، من هذه القول المقتضب يتبين لنا بأنه- أي التقاضي الإلكتروني - يتطلب توافر ركائز او مقومات رئيسية تتناسب وبيئته الإلكترونية، لذا لابد من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول بالأول المقومات الفنية للتقاضي الإلكتروني وندرس بالثاني مقومات الحماية التقنية والقانونية.

(٢) المادة ٢ ، قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية

الإماراتي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢

(١) صفاء أوتاني -المصدر نفسه -ص ١٨٠ .

بناء على ما تقدم يجب إنشاء شبكة داخلية من خلال ربط مجموعة من الحاسبات الصغيرة او الكبيرة التي تتصل فيما بينها بحيث يتم ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من قاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة^(١). كما

يتطلب الأمر توافر كاميرات في قاعة المحكمة وظيفتها تصوير ما يدور في هذه القاعة ليعرض

بعد ذلك على شاشة عرض كبيرة، يستطيع من خلالها جميع الحضور سماع ومشاهدة المرافعة، ترتبط هذه الشاشة بالشبكة الداخلية للمحكمة وتكون موزعة في القاعة عند اعوان القاضي وفي مكان مثول الخصوم والشهود، وتكون إدارتها من خلال حاسوب القاضي الذي تكون بواسطته عرض ملف الدعوى وتدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي، ويمكن بثها خارج مبنى المحكمة عبر موقع المحكمة على الانترنت^(٢).

ثالثا: انشاء قواعد بيانات

وهي عبارة عن نظام إلكتروني برامجي يتم من خلاله ارشفة الدعاوى المعروضة على المحكمة، وهذا يتم من خلال برنامج حاسوبي يشتمل على نوعين من الحفظ التقني، الأول:

لوائح الادعاء او عريضة الدعوى والوكالات

التي ارسلت من الخصوم على ملفات بصيغة pdf، والنوع الثاني: محاضر الكترونية تدوين جميع إجراءات المحاكمة^(٣). بالإضافة إلى ذلك تشتمل قاعدة البيانات على معلومات كافية عن المحكمة المقدمة اليها الدعوى والقضاة العاملين فيها والمعاونين القضائيين والموظفين الإداريين.

رابعا: الموقع الإلكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت

من متطلبات قيام التقاضي الإلكتروني أن يكون هنالك موقع الكتروني على شبكة الانترنت يعتبر عنوانا الكترونيا للمحكمة، ويكون ضمن البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، ويقدم هذا الموقع مجموعة من الخدمات يستعين بها المستخدم على اتمام عمله، ويمكن تلخيص هذه الخدمات بالاتي:

١. دفع الرسول الكترونيا عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية كالفيزا كارد والماستر كارد.

٢. الحصول عن المعلومات والاستعلام عن الدعاوى من خلال الموقع، وهذه الخدمة مطبقة الان في وزارة التعليم العالي - دائرة البعثات، اذ يمكن للطلاب أو المراجع الاستعلام عن معاملته عن طريق الموقع الخاص بالبعثات.

٣. انجاز الاجراءات ومباشرة الدعاوى والدخول في إجراءات التقاضي ودون الحضور

(١) صفاء أوتاني، مصدر سابق، ص ١٧٦

(٢) حازم محمد الشرعة، مصدر سابق، ص ٦٠

(٣) حازم محمد الشرعة، المصدر نفسه، ص ٦١

الفرع الأول : الحماية التقنية
يقصد بالحماية هنا الضمانات التي يمكن الرجوع إليها في مواجهة الخروقات التي يمكن ان تطال آلية عمل المحكمة الالكترونية، على اعتبار ان المحكمة تعتمد على حاسبات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية، وترتبط هذه الشبكات بالانترنت عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، ومن خلال هذه الشبكات يجري تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها على خطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها^(٤) ويمكن ان نلخص اهم الضمانات التقنية لحماية نظام التقاضي الالكتروني بالنقاط التالية:

أولاً: تشفير بيانات المحكمة الكترونية على الانترنت:

التشفير هو تحويل الكلمات المكتوبة الى ارقام او صور رقمية لا يمكن معرفة مضمونها، هو تدبير احترازي يصار اليه لضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزونة الكترونياً الى الغير اذ يقوم الترميز او التشفير بالحيلولة دون الدخول غير المشروع للغير في الاتصالات والمبادلات التي تتم بين المحكمة الالكترونية والخصوم اطراف الدعوى القضائية.

اما عن آلية التشفير فكها فهو عملية من عمليات الترميز المعقدة والسرية اذ يتم اتباع

(٤) انظر: نص الفقرة الثالثة عشر من المادة الأولى من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

الشخصي، حيث يتم قيد الدعوى وتسليم البيانات وعريضة الدعوى، وهذه العريضة ليست مطبوعة أو ورقية وإنما تكون على دعامة الكترونية^(١).

خامساً: الإمكانيات البشرية:

لكي يكون لدينا نظام قضائي الكتروني متكامل الأسس والأطراف والوسائل يتطلب ذلك مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها^(٢)، علاوة على ذلك يجب تاهيل وتدريب القضاة وموظفي المحكمة والمحامين، وضرورة ادخالهم دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية، وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي تمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها^(٣).

• المطلب الثاني: الحماية التقنية والقانونية

للتقاضي الالكتروني

من متطلبات انجاح التقاضي الالكتروني ان يتوفر له نوعين من الحماية، سنخصص لكل نوع فرع مستقل وكالاتي:

(١) عبد العزيز بن سعد الغانم، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) حازم محمد الشرعة - مصدر سابق - ص ٦٠.

(٣) بشار محمود دودين - الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت - ط ٢ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - ٢٠١٠ - ص ٢١.

معادلات معينة لتغير شكل البيانات وعدم تمكين الغير من الاطلاع على البيانات وتفسيرها والاستفادة منها حتى وان تمكن من الوصول الى هذه البيانات الا انها تبقى غير مفهوم مبهم لأنه لا يمكن قراءتها دون فك الشفرة^(١)، ولا يستطيع فك الشفرة الا المستقبل للبيانات الذي لديه القدرة على استعادة محتوى الرسالة وذلك في صورتها الاصلية قبل التشفير من خلال استخدام عملية عكسية لعملية التشفير تسمى الحل^(٢).

ثانياً: تأمين سرية البيانات:

يقصد بالتأمين توفير الحماية لمحتوى بيانات ومعلومات الدعوى الالكترونية ضد محاولات التغيير او التعديل او التزوير خلال مراحل تبادل اللوائح والوثائق الكترونياً مع ضمان التحقيق مع شخصية المرسل للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الالكترونية^(٣)، وهذا ما يمنع الغير من الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية الالكترونية الا من خلال أطرافها اذ تتولى الشركة الفنية المختصة القائمة على ادارة التقاضي الالكتروني تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول الى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوي القضائية والاطلاع

عليها، كالقضاة والمحامين والخبراء وأطراف الدعوى وموظفي المحكمة^(٤)، وذلك بتزوير هؤلاء بأسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم لكي يتمكنوا من الاطلاع على أدق التفاصيل في دعواهم وهذا النظام يضمن منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية ووثائقها^(٥).

ثالثاً: توفير الحماية الأمنية للموقع

يجب توفير الحماية التقنية الآمنة للموقع ضد ما يهدده من مخاطر، مثل التدمير وازالته بالكامل او الاختراق والقرصنة، للمحافظة على سرية الموقع وخصوصية محتواه، مع التحديث الامني المستمر وايجاد جدار ناري للموقع وحماية ضد الفيروسات^(٦).

الفرع الثاني: الحماية القانونية

ويقصد بها إعداد التشريعات التي تكفل الحماية القانونية الكاملة للمستندات والبيانات الالكترونية من عبث الغير، للحيلولة دون إفشاء أسرار الخصوم التي تحويها ملفات القضايا، وهذا التدبير يكون بسن التشريعات التي تجرم كل صور التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية او أي فعل ينال من

(٤) صفاء اوتاني - مصدر سابق - ص ١٧٧

(٥) محمد عصام الترساوي - تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠١٣ - ص ١٠٩ .

(٦) عبد العزيز بن سعد الغانم، مصدر سابق، ص ٤٨

(١) صفاء اوتاني - مصدر سابق - ص ١٧٦ .

(٢) عبد العزيز بن سعد الغانم، مصدر سابق، ص ٤٧ والمصادر التي يشير اليها

(٣) حازم محمد شرعة - مصدر سابق - ص ٦٣ .

القضائية والإعلانات بالحضور وأوامر التفتيش وأوامر القبض والأحكام القضائية، ويعتقد الباحث بان هذا الاستثناء الذي اورده المشرع يعد نقصا تشريعا يجدر بالمشرع ان يسعى لتعديله، خصوصا بعد ما مر به العالم بعد اجتياح وباء كورونا الذي عطل جميع نواحي الحياة، مما اضطر بكثير من مرافق الدولة الاعتماد وبشكل أساس على شبكة الإنترنت في إدارة أعمالها، فالتعليم في ظل هذه الظروف أصبحت الكترونيا، فضلا عن أعمال التجارة التي هي من الأساس أصبحت الكترونية. والغرابة كل الغرابة من موقف المشرع العراقي من حوسبة القضاء في الوقت الذي نرى حرصه الشديد على الاستفادة من كل وسائل التطور والحدثة، اذ لم نجد من النصوص القانونية في مختلف التشريعات العراقية من يقف عائقا في وجه استخدام الوسائل الالكترونية. حيث اجازة المادة (٨٨) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ التعاقد بالتلفون او اية وسيلة مماثلة^(٣)، وكذلك المادة (١٠٤) من قانون الإثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ حيث أجازت للقاضي الاستفادة من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية^(٤)،

(٣) حيث تنص المادة على «يعتبر التعاقد (بالتليفون) او بأية طريقة مماثلة كأنه تم بين حاضرين فيما يتعلق بالزمان وبين غائبين فيما يتعلق بالمكان».

(٤) حيث تنص على «للقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية».

خصوصيات المتقاضين، وكذلك تجريم كل من ينشر او ييثر هذه المعلومات عبر المواقع الالكترونية^(١).

ومن صور التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية^(٢):

١. التزوير ألمعلوماتي ؛ والذي يعني تغيير المحررات والوثائق الالكترونية التابعة للمحكمة .

٢. الدخول الى نظام معلومات المحكمة من قبل أشخاص غير مسموح لهم بالدخول اليها، ومحاولتهم الحصول على معلومات من خلاله .

٣. تدمير المعلومات وإتلافها على نحو يعدم الاستفادة منها، والتلاعب في بيانات شبكة المحكمة الالكترونية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، وعلى الرغم من ان التقاضي الالكتروني يحقق العدل بين أطراف الدعوى، فان المشرع العراقي لدى إصداره قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، قد نص صراحة على اخراج إجراءات التقاضي من احكام هذا القانون وعدم السماح بحوسبة القضاء في العراق، اذ نص في المادة (٣/ثانيا - هـ) على «لا تسري أحكام هذا القانون على ما ياتي: ... هـ. إجراءات المحاكم والإعلانات

(١) خالد ممدوح إبراهيم، مصدر سابق، ص ٢٨٩.

(٢) عبد العزيز بن سعد الغانم، مصدر سابق، ص ٥١.

وكثير من القوانين التي تحث على الاستفادة مما ينتجه العقل البشري وما يتوصل اليه العلم. لذا نتمنى على المشرع لو انه تدارك هذا القصور وعدل عن هذا الاستثناء لتسري احكام هذا القانون على إجراءات التقاضي الالكتروني، لان التنظيم القانوني لهذا النوع من التقاضي، سيضع حدا للبطء في إجراءات التبليغ القضائي وتبسيط إجراءات التقاضي، وما يترتب على ذلك من سرعة واقتصاد في النفقات والجهد.

والخلاصة في هذا المبحث انه حتى يتسنى لنا حوسبة القضاء واعتماد التقاضي الالكتروني، فثمت هنالك مطلبان يجب توافرها تمثل الاسس التي يبنى عليها هذا التنظيم، وقد تمكنا من حصر هذه الاسس من خلال هذا المبحث في اسس فنية تمثل الادوات التي يستطيع هذا النوع من التقاضي اعتمادها لتقديم الخدمات لاطراف النزاع، مثل الحواسب وقواعد البيانات وشبكة الربط الداخلية والكوادر البشرية، واسس تقنية وقانونية تتمثل بالحماية التقنية للنوع الأول من الاسس.

وبهذا نكون قد ختمنا دراستنا التي بينا فيها ماهية التقاضي الالكتروني وماهي اهم خصائصه ومميزاته ثم اهم المقومات التي يتطلبها التقاضي الالكتروني.

الخاتمة

بعد ان شارفت دراستنا المتواضعة حول التقاضي عن بعد على الانتهاء لابد لنا ان نسطر ما توصلنا اليه من نتائج في هذه الدراسة وما تمخض عنها من مقترحات عسى ان تساعد المشرع العراقي في تطوير تشريعاته النافذ وان تساهم هذه الدراسة بسد النقص الحاصل بالمكتبة القانونية العراقية لقللة المصادر القانونية فيها حول موضوع التقاضي عن بعد (التقاضي الالكتروني).

أولاً: النتائج:

١. يعد مصطلح التقاضي الالكتروني يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة يكاد يندم استخدامه في كتب العلوم القانونية، فلم يظهر الا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الالكترونية واذا كان مصطلح الحكومة الالكترونية يعنى بالخدمات الحكومية كافة فأن مصطلح (التقاضي الالكتروني) يختص بخدمات المحاكم فقط .

٢. ويمكن أن نعرف التقاضي الالكتروني بأنه نظام قضائي معلوماتي يتخذ من الشبكة العنكبوتية وسيلة رئيسية له، وينطوي على حوسبة جميع إجراءات التقاضي عن طريق البريد الالكتروني بدء من تقديم الدعوى وحتى إصدار الحكم بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين.



٣. يتطلب التقاضي الإلكتروني مقومات ومتطلبات ضرورية مهمة لا يستطيع ان يقوم بدونها، منها متطلبات فنية مثل توفير الحاسوب وشبكة الانترنت وقواعد البيانات والمعلومات والكوادر البشرية اللازمة من القضاة والمحامين والكتبة، ومنها متطلبات تقنية لازمة لامن وحماية بيانات ومعلومات المحكمة الالكترونية عن طريق تشفير تلك البيانات والمعلومات لغرض تأمينها من عبث العابثين.

٤. من ابرز مميزات التقاضي الإلكتروني مايلي:

أ- تبسيط اجراءات التقاضي، ولا ضرورة للحضور الشخي للمتقاضين.

ب- الاسهام في الرقابة والتفتيش القضائي وتطوير المحاكم.

ت- المحافظة على امن المعلومات وسيرتها.

ث- تفيد ارشفة القضايا وتصنيفها الكترونيا في تنوير القضاة بالسوابق القضائية والتسبيب المناسب لها، ما يسهم في سرعة اصدار الاحكام وتسببها، وعدم وجود تفاوت كبير بين الاحكام التي تصدر في القضايا المتشابهة.

٥. للتقاضي الإلكتروني مجموعة من الخصائص هي:

١. لسنة نوصي المشرع بتدارك القصور التشريعي الذي اعتور قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، وذلك من خلال تقليص الاستثناءات التي أوردها في هذا القانون، والذي كان يمثل خطوة تدريجية باتجاه مواكبة التطور العلمي والتقني للتشريعات القانونية المتعلقة بالقضاء.

٢. ضرورة انشاء مواقع الكترونية لوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء العالي والمحاكم القضائية بكافة أنواعها، وربطها بشبكة معلوماتية واحده .

٣. تطوير النظام ألمعلوماتي لقاعدة بيانات السلطة القضائية طبقاً لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقبالة للتطوير .

٤. دعم القدرات المؤسسية لوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والمحاكم القضائية، عن طريق تدريب العاملين وتحديث نظم العمل في المحاكم، وذلك بإدخال أنظمة ادارة الدعوى الالكترونية وتدريب العاملين على استعمالها، مع تشديد الرقابة عن طريق الإشراف القضائي؛ وتمكينه من الاطلاع على نسبة الفصل في الدعاوى القضائية بصورة يومية ومكثفة ؛

أ- استمرار وجود الموقع على الانترنت، وتقديمه الخدمات على مدار الساعة وطيلة ايام الاسبوع

ب- سهولة الوصول الى الموقع باستخدام

للتعرف على أسباب التأخير في التقاضي .

٢. قانون الإثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩.

٣. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات

الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

٤. قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الإماراتي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢.

قائمة المراجع

١. صفاء آوتاني - المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) - بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨ - العدد الأول - ٢٠١٢.

٢. حازم محمد الشرعة - التقاضي الإلكتروني والمحاکم الالكترونية - ط ١ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - الاردن - ٢٠١٠.

٣. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية دراسة تاصيلية، دار جامعة نايف، الرياض.

٤. خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨.

٥. سيد احمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.

٦. بشار محمود دودين - الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت - ط ٢ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ٢٠١٠.

٧. محمد عصام الترساوي - تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠١٣.

• القوانين:

١. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

